عن السياسة والثورات

جميل مفرح

• أبلغ من ممل وأكثر من مقرف الحديث عن السياسة مالها وما عليها.. ذلك ما غدا ويغدو عليه الحال بالنسبة للإنسان اليمني كمتلق يخصه ويعنيه بالدرجة الأولى ما جرى ويجري على ساحته الوطنية!!

حتى غدت تلك المجريات وإن كانت من الأهمية بمكان لا تعدو في انطباعه عن كونها وجع راس وحريق دم كما يحلو لكثيرين الوصف إن لزم تعليق أو إبداء رأي لضرورة ما..

ترى ما الذي يحدث؟! ألم يعد البشر بشراً أم أنها السياسة لم تعد سياسة؟!

هذا التساؤل يطرح نفسه بقوة حين تتأمل هذه الحالة التي أصبحت تغش المواطن اليمني أو على الأصح المواطن العربي عموما.. وأكثر من سيحاول التدبر معي في هذا التساؤل لاشك سيكونون أميل إلى الخيار الثاني لم تعد السياسة سياسة مع أن الأصح هو الخيار الأول لم يعد البشر بشراً.

وذلك بالطبع لأن الإنسان هو المؤثر والمتأثر والفاعل والمتفاعل بينما لا ينطبق ولا ينسجم معها سوى كونها فقط متأثرا ومتفاعلا لا مؤثرا ولا فاعلا باعتبارها جزءا من فعله ونشاطه.

والذي أود الإشارة إليه هنا والحديث بشأن هو تقييم سلوك الإنسان والتأكيد على أن المنحنى الذي يمر به في الوقت الراهن يشير إلى هبوط انتكاسي ملحوظ ومؤثر يدل بالضرورة على تخلف فكري قيمي لدى الإنسان العربي الذي أعتقد ويعتقد أن المعاصرة والتجديد والانعتاق معان تنحصر في الشكلي الظاهر من التفكير شأن ذلك شأن ما يمكن امتلاكه واقتناؤه من حاجات متعلقة بالملبس والمأكل والمشرب والآلة والوسيلة وغير ذلك من متعلقات العصر الجديد!!

والذي يتتبع ما يجري في الساحة العربية من قلاقل وارتباكات متتالية يدرك كم هو الإنسان العربي تائه مرتبك لا يدرك ما يريده أو يستهدفه، وبالتالي لا يدرك ما الذي يمارسه من فعل على الإطلاق ويتعامل مع المجريات وتأثره بها وتأثيره فيها كيفما اتفق.. يؤمن بالتغيير إيمانا مطلقا ولكنه للأسف لا يدرك كيف يحدثه ولا كيف يتعامل معه بل إنه أكسل أو أبعد من أن يدرك أو حتى يتصور ما سيترتب عليه من نتائج وآثار!!

لهذا ولسوى هذا نجد هذا الإنسان محصورا بين حاصرتي الجهل والعمى أيا كان مستواه الثقافي والعلمي ويترتب على ذلك ما هو ملحوظ من انتكاسات وإخفاقات حتى في حالاتنا الثورية والتغييرية وذلك لأنها مبينة فقط على ظاهر الفكر والفعل وبعيدة كل البعد عن الجوهر الحقيقي لفكرة التغيير والثورة.

أصبحت الثورة في معناها المتناول اليوم فورة تغلي وتتدفق وحسب وينتج عن فورانها احتراق ما ومن حولها، وهذه النتيجة الحتمية الوحيدة التي يمكن توقعها بعد أي تحرك ثوري أو تغييري في الوطن العربي.

إن الإنسان العربي اليوم بحاجة إلى ثورة حقيقية ليس على نظام سياسي ما فما يزال الوقت مبكرا على ذلك وإنما ثورة على إنسانية الإنسان وسلوكه حتى يصبح عنصرا صالحا لقيادة ثورة وإجراء تغيير حقيقي فباعتقادي أن معنى الثورة لا ينحصر إطلاقا في قلع حاكم وتغيير نظام، علينا أولا أن نتعلم قيادة الطائرة وكيفية التعامل معها ومع ما حولها قبل أن نستبدل سياراتنا بطائرات وعلينا قبل كل ذلك أن نجري فحوصا دقيقة لأجسادنا وعقولنا وإلا فإن استبدال السيارة بطائرة سيغدو ضربا من السفه ونوعا من الجنون.

الحوار أم الدمار!؟

عبدالحليم سيف
ahalim_227@yahoo.com

كان ذلك مستحيلا.. قبيلتان تحاربتا زمناً طويلا؛ حتى أوشك الاستئصال الدموي أن يبيدهما معاً..، لكن، وفي لحظة حرجة كان للعقل الخامل أن يتفتق عن ابتكار حلول عبقرية، تجنب البشر الفناء والهزيمة في آن واحد.

ومن تفاصيل الحكاية، أن إحدى القبائل التقطت المبادرة فاختارت وفداً مصغراً من بين أبنائها، أكثرهم حنكة ودهاء، وأرسلتهم للتفاوض مع القبيلة المعادية.. تجرد أعضاء الوفد من أسلحتهم.. ارتدوا الملابس الزاهية الألوان؛ ورسموا على وجوههم ابتسامات ودودة مسالمة ومحبة للحياة..، فكان أن أحجم أفراد القبيلة الأخرى عن الانقضاض عليهم وتهشيم رؤوسهم بهراواتهم الحجرية..، لكونهم أدركوا أن القادمين إليهم يختلفون عن غيرهم من المحاربين، ليس بالزي والملامح فقط؛ وإنما بالنوايا الحسنة والمساعي الصادقة، وبذلك نجحت أول مهمة سلام في تاريخ الإنسانية.

تلكم خلاصة مكثفة لقصة قرأتها في كتاب "إدارة الأزمات في عالم متغير" للدكتور عباس رشدي العماري، وهي واحدة من عشرات الأساطير المعبرة عن "جمع أطراف الأزمة" للخروج بحل توافقي يضع نهاية لطريق الآلام الناجمة عن الصراعات السياسية والحروب الأهلية والطائفية..، ومغزى الراوية أنها تقدم درسا بليغا لمن لا يفهم من "همجستان"، كيف عرفت الجماعات الإنسانية مبكراً، أن توجه الأزمات السياسية "بحوار جاد قائم على قاعدة تغليب "قوة المنطق على منطق القوة"..أو ما يعرف بـ"مبادرة التنازلات المتبادلة" كاقتسام كسرة خبز مع الغير أفضل من التناحر من أجل الاستئثار بها كليا.كما يقول تشارلس رووتر في كتابه "فن الدبلوماسية".ونفس المعنى نجده في تعبير الفيلسوف الإغريقي للوعي بالأخطار الحقيقية للأزمة "بأنه المحك الدقيق لمعادن الرجال".

وأظن، أن هذه الحقيقة هي مرادنا جميعاً.. لاسيما وأن تاريخنا العربي يصاحبنا في كل مسارات نكساتنا وحروبنا الداخلية والإقليمية..العبثية والخاسرة (وما أقلها !!)، ما يعني أن ذاك التاريخ يذكرنا.. و يعطف على أحوالنا.. لا بل يشفق ويلعن في غضب على النخب غير المنتخبة؛ التي ألهاها تناحرها على السلطة واقتسام الغنائم والمكاسب بغير حق، وقد تنكرت للقوانين والشرائع السماوية والعرفية والقانون الدولي الإنساني، فكان أن ابتعدت عن منهج الإسلام القائم على التقوى والمحبة والتسامح والتواضع والتعايش والتصالح والسلام.

وإذا غلب فرقاء الأزمة لغة الحوار، لوجدناهم في وحدة واتفاق على القواسم المشتركة، وفي هذا السياق يؤكد أساتذة العلوم السياسية على أهمية التواصل المباشر بين أطراف المعادلة السياسية والقوى اللاعبة أو المتورطة بصراع المصالح الخاصة، فهو الأسلوب الحضاري الذي يجنب الجميع الذبح والفناء والانقسام والفرقة والخيانة والضعف والهوان والضياع والتبعية لمتربص غربي أو شرقي -لا فرق- تجده يأخذ ولا يعطي.. وان تدخل لا يفكر إلا بنفسه وبمصالحه لا أكثر ولا أقل !!

ربما.. إننا نتفق ونختلف كثيراً على اختيار أسلوب حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا ما يتصل بالنظام السياسي الأمثل، وكيفية صناعة الدستور، والاتفاق على آلية واضحة ودقيقة لفض الاشتباك بين الشرعية والمشروعية والشريعة..، وأي دولة نريد.. مدنية أم قبليه.. دينية أو علمانية، وفي هذا السبيل علينا أن نجعل التباين والاختلاف في دائرة الحوار.. والحوار وحده..حتى وإن طال لسنوات؛ فهو أجدى وانفع من قيام طرف ما بفرض مشروعه بقوة السلاح أو اللجوء إلى ممارسة أساليب الترويع والترهيب والتخويف لفرض واقع مناطقي أو قبلي غير وطني.. يفرق ولا يوحد.. يدمر ولا يعمر.

إن عقلية متحجرة وعصبية مقيتة كهذه، هي من قادت أمة العرب من جاهليتهم بالقرن الحادي والعشرين إلى جاهلية ما قبل القرون الوسطى، وكيف لا يكون ذلك مع الأسف، وأخبارنا أصبحت كما أمست العنوان اليومي على شاشات فضائيات الدنيا، الناطقة بالعربية وبغيرها من لغات العالم، بتفاصيل المشاهد الفاجعة على وجوه أطفال ونساء.. شيوخاً وشباباً ورجالا، دمهم يسيل كشلال في كل شارع وميدان وساحة ومدينة وقرية.. بينهم قتلى وجرحى..مشردين ولاجئين يعدون بالملايين من ضحايا جندلتهم دانات وقذائف أبناء الوطن الواحد؛ ولم يسقطوا صرعى بصواريخ ورصاص "العدو المشترك"؛ كل جريمة هؤلاء أنهم خرجوا إلى ساحات مدنهم يطالبون بحقوقهم الإنسانية والمدنية والعيش بحرية و كرامة وعدالة ومواطنة متساوية إلى وأن يختار بإرادته المستقلة من يحكم..وكيف يحكم إلى" حق التنفس".

أما وقد وقع المحظور؛ وأصبح الإنسان يذبح مثل الخرفان في ديار العرب من محيطهم الى خليجهم؛ فلا غرو، أن يضحك الراقصون بملء أشداقهم، على أجساد أمهات وشقيقات وأخوة وأصدقاء وجيران، وهم يرون الضحايا على شبكة التلفزة العالمية في محنة قاسية؛ ومقتلة بشعة، لم يتوقعها حتى أكثر الشامتين بأمتنا، وتبلغ المأساة ذروتها، عندما تلمح الضحية تحت قصف مدافع الدبابات والطائرات، أمام كاميرات التلفزيون بصمت وسط حالة صادمة للحجر وليس البشر؛ تنظر بعيون زائغة باكية مرة بدم القلب وأخرى تنزف بدمع العين، إنها تراجيدية تلملم بقاياها وأشلائها المتناثرة في صورة لمباني ومساجد وكنائس ومحطات للطاقة الكهربائية ومصانع ومستشفيات ومدارس وجامعات ومكتبات ومتاحف وسيارات؛ تحولت إلى كومة خرابة، تنبعث من حرائقها كلمات تخزي العين وهي تروي ما تبقى من إنسانية نحرت وكبرياء انتهكت وأخلاق زالت !!

ومع هذا..، وذاك يعلو بصيص من أمل يستصرخ الضمائر.. ويطالب المتطاحنين بوقف سفك الدماء والعودة إلى الرشد وتحكيم العقل، ومغادرة مربعات الموت الأمنية، وحرائق الحروب الأهلية، إلى مواقع الحوار مع النفس وذلك هو أسلوب حياة وطوق نجاة.

بكلام آخر، مازال الحوار مع بعضنا البعض.. فصائل وفئات أفرادا ونخباً وجماعات.. عسكريين ومدنيين.. مسلمين ومسيحيين سنة وشيعة يساريين ويمينيين.. متطرفين ومعتدلين..سياسيين ومواطنين ليبراليين وسلفيين..من أجل الإجابة على السؤال العتيد: ماذا نريد تحقيقه من أهداف مشتركة ترسم حياتنا وتحدد مستقبلنا؟.

وحتى لا نظل، طريقنا وسط ولولة فضائيات الفتنة وغربان الخراب؛ ونشكو بأن الغرب يكرهنا ويتآمر ضدنا، فما علينا إلا أن ننسى مصالحنا الشخصية، ونجعل مصلحة أوطاننا ترتفع وتسمو بروح ثقافة الحوار والاعتذار وثقافة تقبل الجميع، لكي نربح في لعبة الديمقراطية والعولمة لمستقبل أجيالنا.

ولو حدث هذا اليوم، قبل الغد سنعيش كلنا متحدين..مؤمنين..أقوياء..أوفياء..عقلاء.. نبلاء..إخوة..مسترشدين بتاريخ صنعه رجال من عظماء العرب..شجعان وأفذاذ.. ضحوا بمصالحهم من أجل أوطانهم وشعوبهم.

خلاصته..إن هذه الرغبة المشروعة، لا تحقق بالأمنيات ولا بالدعوات، ولكن بإخلاص النوايا، واستعادة الثقة بحوار نجربه مرة بمسؤولية ووطنية؛ فذلك أفضل من الانتحار الذاتي والدمار العبثي، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم..والسلام ختام.

وجهة مطر

أحمد غراب

خشب الحبس خمس خشب

هل يمكن تلخيص الربيع العربي بالعبارة التالية :

خرج مرسي من الحبس الى الرئاسة

وخرج مبارك من الرئاسة الى الحبس

ثم خرج مبارك من الحبس

ودخل مرسي الحبس.

سيناريو لم يحدث في اشهر الافلام الهندية لكنه حدث في الواقع العربي !

فماذا عن الشعوب العربية ؟

وماذا عن ربيع عربي دفع العرب ثمنه انهارا من الدماء لم تجف بعد ؟!

كل ما تملكه الشعوب حاليا ان تسترخي تحت أي سقف وتقول بسرعة :" خشب الحبس خمس خشب ".

"خبش الحبش خمش شخب"

"شخب الخمس خمش خشب".

وماذا بعد ؟!

شعوبنا العربية تقسمت

والفتنة اشتعلت

ووصلت الى درجة تعزيز الاقصاء وعودة الاعتقالات وتعامل القوى المسيطرة وفق اعتقاد ان الشعوب العربية لا ينفع معها الا الحكم الدكتاتوري والضرب بيد من حديد ، وهذه النظرية بحد ذاتها ستعيد الشعوب الى نقطة الصفر.

صارت اسرائيل هي الدولة الوحيدة المستقرة في المنطقة تلك حقيقة مرة يدركها العالم ويتجاهلها العرب، ان العالم ينظر حاليا الى اسرائيل على انها الدولة الوحيدة العاقلة في المنطقة في حين بقيت الدول العربية بلا قضية تأكل بعضها بعضا في حروب وصراعات سياسية وفتن طائفية ما ان تهدأ حتى تندلع .

المواطن العربي منهك إلى الدرجة القصوى وحاله أشبه بحال ذاك الذي سأل صاحبه كيف حال الوالد؟ ثم تذكر أن ابو صاحبه توفي فاستدرك قائلا: "عاد هو في نفس المقبرة !؟".

اما الكراسي العربية فمن هاروت الى ماروت الى قباض الارواح وكلما جاء من عام يترقب فيه الناس الرخاء يجدونه اسوأ وحكاية المعاناة المستمرة لشعوبنا العربية في طاحونة الصراعات والتمزقات تذكرك بحكاية تاريخية حدثت في اليمن قديما ، يروي كبار السن انه " لما هاجر اليهود اليمنيون إلى فلسطين في الأربعينات والخمسينات تجمعوا في ميناء عدن استعدادا للرحيل عبر البحر, فحصل وتضارب مجموعة من يهود صعدة مع مجموعة من يهود تعز, فأصبح الناس يتحدثون في المدينة: اليهود الزيود تضاربوا مع اليهود الشوافع....".

فإلى اين يمضي العرب ؟!

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

كيف نستفيد من مشروع نظام المعلومات المناخية؟

الفيضانات ... والجفاف .. أبرز مظاهر التغيير المناخي في اليمن

محمد العريقي

• تشهد العديد من مناطق اليمن هذه الأيام هطول امطار غزيرة، احدثت في بعض الأحيان فيضانات كبيرة، وتدفق السيول في مجاري الوديان، وتسببت في غرق عشرات الأشخاص من الرجال والنساء والأطفال، إلى جانب تدمير العديد من الأراضي الزراعية، والطرقات، وحاصرت المنازل والمرافق العامة (كما في ذمار) ودمرت منازل اثرية كما في زبيد، وكانت محافظة تعز وبالذات منطقة شرعب اكبر المتضررين .

وعلى ذكر تعز، فإنها تبرز مفارقة عجيبة وغريبة أن يكون هناك سيول وفيضانات، وهناك من يشكو العطش لعدم الحصول على مياه الشرب، كما هو الحال في مدينة تعز نفسها، فقبل فترة قرائتنا تصريحا لوزير المياه والبيئة أن تعز أول مدينة في العالم مهددة بالعطش بسبب نضوب كل مصادرها المائية .

وهذا يجعلنا نتساءل، كيف يمكن أن نستفيد من مياه الأمطار التي أصبحت تهطل في أوقات بعيدة عن الموسم الزراعي، فمنذ فترة لاحظنا هطولها بشكل متذبذب، أحياناً قليلة، وأحياناً بكميات كبيرة، وفي وقت قصير تحدث معها هذه الفيضانات المدمرة، ويأتي بعده الجفاف المقلق، هذا الموضوع مرتبط بما يعرف بالتغير المناخي.

من هنا تأتي أهمية الدراسات والبيانات المناخية، حيث تعد المعلومة المناخية من الأساسيات التى يجب أن تتوفر عند المعنيين بشئون المياه، فمثلا يتوقع المسئولون عن المياه في استراليا تناقص الأمطار بمقدار 20% بعد اربعين سنة نتيجة التغير في المناخ مما سيؤدي إلى تناقص في كميات المياه المتدفقة في النهر الرئيسي جنوب غرب البلاد بنسبة 45٪ عما هو عليه الآن. والأثر السلبي لهذا التناقص سيعود بالضرر على منطقة (بيرن) الزراعية الخصبة. ونتيجة لهذه الاحتمالات اقترح القائمون على المياه بالمنطقة ان تخصص الحكومة الاتحادية عشره مليارات دولار لإقامة قناة لنقل المياه من النهر إلى منطقة (بيرن).

وهكذا تظهر اهمية المعلومات وخاصة عند التفكير بإنشاء مشاريع السدود، فالتكيف مع تغيرات الطقس المحتملة ينبغي استيعابه حتى لا تكون مشاريع المياه الباهظة الثمن دون جدوى ملموسة. ولقد تبين بالفعل أن هناك مشاريع نفذت في مناطق لم تعط المردود المطلوب وذلك بسبب إغفال دور المعلومة المناخية والتضاريسية. وحالما تتضح هذه الثغرة يكون الثمن باهظاً، حيث ان بعض أنظمة الري الحالية ستصبح غير عملية ولا حاجة إليها بينما كان يمكن إقامة مثل هذه المشاريع في مناطق أخرى هي في حاجة ماسة للمياه يتوافق فيها المناخ والتضاريس لإنجاح مثل تلك المشاريع التي ستسهم في زيادة حصاد المياه ومن ثم في زيادة الإنتاج الزراعي. كما أن الإقراض والاستثمار في مشاريع ري مرتبطة بتغير الطقس والمناخ يجعل المستثمرين غير متحمسين للمخاطرة في هذا النوع من التمويل والاستثمار.

إن المعلومات المناخية مهمة جدا للإنسان حيث يدرك أن الطقس قد يتغير ويتقلب لسوء تصرفه الذي قد يؤدي إلى إحداث الجفاف في أماكن متعددة من العالم وإلى فيضانات في أماكن أخرى، والتدبير لمواجهة مثل هذا الأمر هوالتقيد بالالتزامات والاتفاقيات الدولية.

أولا ننكر أن اليمن قطعت شوطاً كبيراً خلال الفترة الماضية في تكوين قاعدة معلوماتية لقطاع المياه.

فالاهتمام بالمعلومة المناخية بدأ يبرز من قبل المؤسسات الأكاديمية منذ أوائل عام2000 ، وفي فبراير من عام 2004 قام عدد من الباحثين من جامعة عدن برصد التغيرات المناخيه وتوقعوا حدوث منخفضاً جوياً نتج عنه أمطار غزيرة خلال الأشهر التالية، وعلى ضوء ذلك اجتمعوا مع السلطة المحلية وطالبوا بضرورة الحيطة والحذر لمواجهة الفيضانات وهذه الخطوة العلمية دلت على ضرورة ارتباط مثل هذه الدراسات بالمجتمع.

فأخذ المعلومات المناخية في الاعتبار يسهم في تفادي أضرار محتملة.. مثل توقع حدوث الفيضانات والاستعداد لها مبكرا على المستوى المدني والزراعي في الطرقات والوديان... أو توقع الجفاف وإقامة مشاريع مكافحة التصحر، وتشجيع المزارعين لزراعة مصدات الرياح، وتشجير المدرجات والمساقط المائية للمحافظة عليها من الانجراف.

وعلى حد علمي فإن الهيئة العامة للموارد المائية تنسق في هذا الجانب مع الهيئة العامة للارصاد، وهناك شبكة الرصد المائي كمصدرللمعلومات المناخية .. ولكن كما سمعت أيضاً أن الكثير من محطات الرصد بحاجة إلى صيانة، وأيضاً لابد من التوسع في إنشاء العديد منها في مناطق البلاد، بل مطلوب أن تتوسع دائرة الاهتمام إلى نطاق إقليمي، وذلك للإستفادة من خبرات الآخرين. فهناك الآن ما يُعرف بالخبراء الإقليميين والدوليين العاملين في مجالات المياه ويعملون لتبادل المفاهيم والأبحاث والخبرات حول هذا الموضوع، ونأمل أن يكرس مشروع نظام المعلومات المناخية، وتنسيق برنامج التأقلم مع المتغيرات المناخية) (PPCRالذي سيبدأ العمل به من سبتمبر القادم والمموّل من قبل الصندوق الاستراتيجي للمناخ بمنحة تقدر بـ 19 مليون دولار وقعها وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي مع البنك الدولي منتصف يونيو الماضي ستدار بواسطة البنك الدولي، للدراسات المناخية وعمل المزيد من المشاريع الفعلية التي تعود بالنفع السريع في هذا الجانب.

المؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي

القاضي الدكتور/
هيكل أحمد عثمان

<،،معلوم أن القضاة هم ضمير أمتهم ،ورمز إرادتها، وصدى وجدانها، ومعقد رجائها، في إعلاء كلمة الحق التي أودعها الخالق أمانة مقدسة بين أيديهم ،لينطقوا في أمرها - بعد جهد وكل وعناء- بكلمة فاصلة، مانحة أو مانعة، واصلة أو قاطعة لأنها كلمة الحق سبحانه وتعالى يجريها على لسان من استخلفهم من عباده لتولي منصب القضاء.والسبب إن القوانين مهما بلغ سموها فإنها لن تبلغ كامل غايتها في إحقاق الحق وإقامة العدل إلا إذا تحمل القضاء أمانة تحقيق هذه الغاية باجتهاد في إدراك أهدافها، وفرض سلطانها على الجميع دون تمييز. لهذا فإن المنتدى القضائي يعد من وسائل تدعيم رسالة القضاة، واستقلاليتهم من خلال توفير الظروف والوسائل المادية والمعنوية التي تمكنهم من أداء رسالتهم بكل حرية واستقلال.وتدعيم رسالة المركز الدستوري للقضاء في تقديم جودة عالية في خدمة العدالة القضائية.

أولا: رسالة المنتدى القضائي:

للعلم أن المنتدى القضائي، لا يعد جمعية ككل الجمعيات، وإنما هو تنظيم اجتماعي مهني مستقل خاص بأعضاء السلطة القضائية من قضاة المحاكم والنيابات، ويمثل رسالة سلطة من سلطات الدولة.

وما يؤكد ذلك أن طبيعة رسالته ،تجعله لا ينحصر في أنشطة ،تتمثل في الآتي:

- تقديم العديد من الخدمات لأعضائه ولأسرهم منها ـ السلع المعمرة والسيارات ،وينظم رحلات الحج والعمرة والسياحة داخل البلاد وخارجها ،إضافة إلى القيام بمشروعات لتوفير السكن ،و المراجع للقضاة بأسعار زهيدة وتعاقد مع شركة متخصصة في البرمجيات القانونية على تزويد كل قاض بمكتبة الكترونية للقوانين والسوابق القضائية ، وإصدار مجلة فصلية تنشر الأحكام ذات المبادئ القانونية الجديدة أو تلك التي لها قيمة تاريخية والبحوث القانونية لرجال القضاء وأساتذة الجامعة ،أو يصدر مجلة شهرية تتضمن أخبار النادي والقضاة ومقالات تحمل آراء القضاة وغيرهم في شؤونهم وفي الشؤون العامة ،بحيث تكون هذه المجلة ،وغيرها من أدوات التواصل أدوات جيدة للتواصل بين أعضاء النادي بعضهم ببعض وبينهم وبين ناديهم ،كما أنها منبرهم الحر ،وإيجاد صندوق تكافلي لإغاثة المرضى بحالات حرجة، ويقوم على اشتراكات شهرية من أعضائه.

كما أن وظائفه أنه سيجعل المنتدى مكاناً لمداولة القضاة في كل أمر يهمهم ،ويجمع كلمتهم في تلك الأمور ويعلنها ويحملها إلى من بيده تحقيق مطالبهم ،ومكان للتواصل بين الأجيال والخبرات ،بصورة تؤدي إلى توثيق رابطة الإخاء والتضامن وتسهيل سبل الاجتماع والتعارف بين جميع رجال القضاء"وتعزز رابطة الأخوة وروح التعاون والتضامن مابين أعضائه مع تسهيل سبل الاجتماع والالتقاء والتعارف فيما بين أعضاء السلطة القضائية وأيضاً للعمل على توحيد الصف وجمع كلمة أعضاء السلطة القضائية بشأن كل مايهمهم مع مساهمته بالدفاع كذلك عن حقوقهم وهيبتهم وكرامتهم واستقلالهم والدفاع أيضا بالمقابل عن استقلال السلطة القضائية ، والمساهمة في إعادة الثقة وتقريب العدالة بين المواطنين وكفالة حقوق الإنسان والحريات العامة .. وتقديم مايلزم من خدمات صحية وتحسين للوضع الاجتماعي لأعضاء النادي .. وأخيرا المساهمة في نشر الثقافة القانونية والمشاركة في إعداد مشاريع القوانين ذات الصلة بالقضاء والقضاة، وهذه الطبيعة لرسالته تجعله أيضا ،يناضل من أجل تأمين مبدأ استقلالية السلطة القضائية، والدفاع عنها، وحماية وحصانة القضاة وكرامتهم، وترقية علاقات الصداقة والتضامن فيما بينهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم المشروعة.

والدفاع عن الضمانات الأساسية للحقوق وحريات المواطنين ومن أهمها حقهم في سلطة قضائية مستقلة ،والدفاع عن السلطة القضائية واستقلالها؛ والمساهمة والمشاركة في إعداد مشاريع القوانين التي لها صلة بالقضاء.. وتقديم مقترحات بخصوص القوانين واللوائح المتعلقة برسالة القضاء.

وعقد ندوات ولقاءات من أجل شرح تصوراته للقوانين التنظيمية المتعلقة بالسلطة القضائية.

-وضمان تحرّك القضاة جماعيا بصورة تودي إلى نتائج إيجابيّة ،تسهم في تعزيز رسالة القاضي والقضاء.

- ومن وظائف المنتدى التي يقدمها إن من شأن وجوده ،إنه يشكل ضمانة لعدم انحياز مجلس القضاء الأعلى لمصالح السلطة السياسية أو تقليصا لمفاعيل هذا الانحياز ،إضافة إلى أن وجود رسالة المنتدى القضائي، أنه يُشكل ضمانة ضد أي انحياز يمس برسالة القاضي والقضاء ،أمام محاولات العديد من القوى السياسية والاقتصادية النافذة لاستعمال القضاء وساحاته من أجل تحقيق مصالح خاصة في أهدافها أو منطلقاتها.كما أن وظائفه تؤدي إلى توطيد الثقة والمصداقية في قضاء فعال ومنصف باعتباره حصنا منيعا لدولة الحق ،وتعزيز مبدأ استقلال السلطة القضائية ،الذي يعتبر بمثابة القطب الذي تدور حوله رحى الديمقراطية، وتكريس دولة المؤسسات القائمة على سيادة القانون، والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية...وتحسين الوضعية المادية والاجتماعية للقضاة، باعتبارها مدخلا رئيسا لتفعيل الاستقلال المنشود، وزيادة مرتبات القضاة وحفظ كرامتهم وضمان حد أدنى لمعيشتهم .والدفاع القانوني عن القضاة ،،وتعزيز ثقافة التشاور والحوار الحضاري بصورة تؤدي إلى تقارب المفاهيم والرؤى بخصوص العمل القضائي ،والدفاع عن المعايير الموضوعية اللازمة للارتقاء برسالة القضاء سواء فيما يخص الحركة الخاصة بالقضاة أو يخص الرواتب والعلاوات ،أو التعيين أو التولية .- والاهتمام بالجانب الخدماتي والاجتماعي والصحي للقضاة. والمساهمة في التكوين والمهني و العلمي للقضاة.

- كما أن من وظائفه هو تعزيز الشفافية في أعمال مجلس القضاء ،وتحقيق وتعزيز الترابط مع منظمات المجتمع المدني ،وكافة الجهات والمؤسسات العلمية والبحثية ،والإعلامية ،التي من خلالها يتحقق دعما اجتماعيا لرسالة القضاء.

ثانيا: ما هي رسالة المؤتمر الثالث للمنتدى القضائي؟

مما لاشك فيه أن رسالة المنتدى القضائي لها دور كبير في حماية دور السلطة القضائية كفاعل رئيسي في إطار فكرة الدولة.(ومن وظائف المنتدى المشار إليها أعلا ،تبدو أهمية هذه الرسالة ،ودورها في الدفاع عن رسالة القاضي والقضاء ،والمساهمة الفاعلة في معالجة الظواهر السلبية التي تغيب رسالة القاضي ،والقضاء ،وتجعل العدل القضائي مطلباً عسير المنال.

وبالرغم من أهمية رسالة المنتدى ،إلا أن هناك مشكلات كثيرة تعيق رسالة المنتدى القضائي، ومن أهمها مشكلات في نظامه الأساسي ،ومشكلات لها علاقة في بنيته التحتية ،وفي قصور موارده ،وفي القيم التي تحكم عمله وتنذر باختطاف رسالته، و غياب القيم الحاكمة لرسالته، بسبب الصراعات الضيقة التي تتنافى مع رسالة القضاء والمنتدى ،والتي ستجعل المنتدى رهينة لذوى الأهواء، وبصورة تضعف الانتماء لرسالته ،إضافة إلى غياب العمل المؤسسي في إطاره ،وقصور في وسائل الترابط بين مكونات المنتدى ،وغيره من الفروع ،وغياب الرؤية والرسالة والأهداف . وكل هذه المشكلات الجسيمة التي تعيق رسالة المنتدى، فرضت السؤال الآتي: ما هي آفاق رسالة المؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي اليمني؟

ثالثا: آفاق رسالة المؤتمر الثالث للمنتدى القضائي.

ما من شك أن انعقاد المؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي اليمني، يعد حدثا مهما، لأنه يأتي في سياق ،المتغيرات التي تعيشها بلادنا ،- وهو مشروع له وزن كبير ، يطمح للاستجابة لطموح ثقافي وقانوني ومجتمعي ومهني، لطالما انتظره القضاة أولا، واليمنيون عامة، والقانونيون والمحامون والفاعلون الحقوقيون منذ عقود ،ولأنه يمثل تجسيداً لحق أعضاء السلطة القضائية كغيرهم من المواطنين بحق التمتع بحرية التعبير وتكوين الجمعيات داخل إطار يلائم خصوصيات مهنتهم ويحفظ نزاهتهم واستقلاليتهم.

والأصل أن انعقاد المؤتمر الثالث للمنتدى القضائي، يعد خطوة أولى مهمة، في مسار إحداث ثورة قضائية حقيقية، وإيجاد سلطة قضائية قوية ،لأن من خلاله سيترتب تعزيز التشاور و الحوار الحضاري بين القضاة، وسينتج عنه الخروج بتصور عن كافة الضمانات الدستورية الكاملة ،و إيجاد إطار مستقل للقضاة بدون خلفيات ،ولا حسابات ولا ولاءات، وفيه حماية للقضاة، وضمانة لاستقلاليتهم، وقوة تحميهم في مسؤولياتهم ومهامهم، ومنبر للرأي وللحوار بدون قيد ولا ضغط ولا أوامر أو تعليمات.

ومع هذه الأهمية لرسالته، إلا أن الإعلان عن تأسيس منتدى للقضاة الجنوبيين ،والذي يشكل إشكالية خطيرة تعصف برسالة المؤتمر ،ورسالة المنتدى ،إضافة إلى المخاطر الموجودة والناتجة عن الصراعات الضيقة الموجودة في إطار السلطة القضائية ،والتي تتنافى مع رسالة القضاء والمنتدى ،بسبب غياب القيم الحاكمة لرسالته ،وغياب التحديد الدقيق للقيم اللازمة في من سيمثل رسالة المنتدى ،بصورة قد تؤدي إلى استمرار اختطاف رسالة المنتدى ،وجعلها لا تخدم تعزيز رسالة القاضي والقضاء ،فذلك الحال يفرض سؤالا حتميا عن كيفية حماية رسالة المؤتمر الثالث للمنتدى لقضائي؟

رابعا: كيف نحمي رسالة المؤتمر الثالث للمنتدى القضائي؟

من المؤكد أن إدراك القضاة ،وهم يلتحقون بهذا المؤتمر ،بأن وجودهم يمثل انطلاقه عملية لبناء القضاء ،و نادي القضاة ،- الذي هو حُلمهم منذ زمان، مُنعوا منه ظلما بافتعال أسباب ومبررات لم يكن وراؤها سوى فرض الحصار عليهم ،- وإدراكهم بأن هذا النادي سيكون الجسر الذي يجسد حرية القضاة واستقلالهم وأحسن مجال للنقاش المتفتح بينهم ،وبين كل المكونات القانونية في المشهد اليمني في قضايا عامة تهمهم كمواطنين، وقضايا تهمهم كقضاة .فإن ذلك حتما لن يجعل رسالة المؤتمر تنحصر على التجمع الشكلي للقضاة وإنما رسالة المؤتمر سترتقي بدور كل أعضاء المنتدى ،وستجعل هذا المؤتمر، يشكل الخطوة الأولى على مسار صحوة قضائية جادة وجديدة ،وسينتج عنها ،تعزيز التشاور والحوار الحضاري ،بصورة تؤدي إلى تقارب المفاهيم و الرؤى ،وإعادة النظر في نظامه الداخلي ،وتحقيق الآتي :

أ- كل الضمانات التي تجعل من نادي القضاة كيانا مهنيا قويا ومستقلا ،عن النظام السياسي والحزب الحاكم باعتباره مؤسسة، من مؤسسات المجتمع المدني ،لها رسالة نوعية ،لها علاقة بسلطة من سلطات الدولة ومن أهم هذه الضمانات إيجاد نص دستوري يكفل عدم تبعيته للشئون الاجتماعية ،إضافة إلى إكمال الانضمام إلى الإتحاد الدولي للقضاة.

ب- تعديل النظام الأساسي ،وتكييف هذا النظام مع التحولات في المجالين الداخلي و الخارجي .- و ضبط قواعد واضحة للعلاقات ما بين عناصر التنظيم الإداري للمنتدى، والتنسيق فيما بينها.

- إنشاء آليات تتولى البحث و العمل في مسائل قانونية معينة ،وإسهام المنتدى في التشريعات .- وتوسيع وتدعيم صلاحيات مجلس الإدارة كهيئة منتخبة تمثل القاعدة. - وتحصين رسالة المنتدى من إيجاد كافة القواعد اللازمة لاستمرارية جودة دفاعه عن رسالة القاضي والقضاء .وتضمن النضال الحر و المستقل من أجل إيصال مطالب القضاة و إيجاد حلول لها.

ج- إيجاد إطارا مستقل للقضاة بدون خلفيات ولا حسابات ولا ولاءات، فيه حماية للقضاة وضمانة لاستقلاليتهم، وقوة تحميهم في مسؤولياتهم ومهامهم، ومنبر للرأي وللحوار بدون قيد ولا ضغط ولا أوامر أو تعليمات.

د- تحديد صورة الضمانات الدستورية الكامل